

Distr.: General
23 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١٠٠ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيه تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٥.

وقد نظر مجلس أمناء المعهد في هذا التقرير في أثناء الدورة الرابعة والستين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، ووافق على تقديمه إلى الجمعية العامة. وأكد مجلس الأمناء الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير المدير، ولا سيما الواردة في الفقرات من ٢٣ إلى ٣٠ المتعلقة بالخطوات المقبلة المرجو من الدول الأعضاء اتخاذها لضمان استمرارية المعهد. وإضافة إلى طلب المجلس زيادة الإعانة المالية له لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، دعا إلى إدراج توصياته المتعلقة بالإعانة المالية بالكامل في مذكرة الأمين العام التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين والتي يطلب فيها تقديم إعانة مالية إلى المعهد.

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

240815 240815 15-12306 (A)



تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وبرنامج العمل والخطّة المالية لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ووضعها المالي خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كما يغطي برنامج العمل الجاري والخطّة المالية لعام ٢٠١٥، وبرنامج العمل المقترح والخطّة المالية المقترحة لعام ٢٠١٦. ومناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد، يقدم هذا التقرير أيضاً تقييماً لأعمال المعهد كيما تنظر فيه الدول الأعضاء عند مناقشة استمرار الحاجة للمعهد وفائدته وخطوات المضي قدماً.

ويعمل المعهد على توليد وتعزيز المعرفة لتحسين السياسات والبرامج والممارسات في مجالي نزع السلاح والأمن. وينقسم عمل المعهد إلى أربعة برامج بحثية، هي: أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والقضايا الأمنية المستجدة، والأمن والمجتمع.

ويصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد. وفي الوقت الذي تسعى فيه آلية نزع السلاح متعددة الأطراف جاهدة إلى تحقيق نتائج، يواصل المعهد الوفاء بولايته في خدمة الدول الأعضاء، وملء ركن أساسي في مجالات التحليل القائم على الحقائق، وطرح أفكار جديدة بشأن القضايا الناشئة والآفاق الجديدة.

وتتيح هذه السنة فرصة للدول الأعضاء ليس للتفكير في مساهمات المعهد وإنجازاته وقيمتها المضافة فحسب وإنما لضمان أن يكون للمعهد أيضاً، وهو على عتبة المضي نحو السنوات الخمس والثلاثين المقبلة، أساس أكثر أمناً ومرونة واستدامة للقيام بعمله. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أعربت الدول الأعضاء، في ردها على اقتراح بدمج مهمتي البحث والتحليل اللتين تضطلع بهما الأمم المتحدة، عن إرادتها السياسية القوية بدعم استمرار استقلالية المعهد. ولكن دون وجود قاعدة مؤسسية آمنة، يصبح ذلك الإنجاز الذي تحقق بشق الأنفس ضرباً من الوهم.

ويشير مدير المعهد إلى أن الميزانية المخصصة لمشاريع وأنشطة المعهد ما فتئت تسير باتجاه تصاعدي مما يعكس طلب الدول الأعضاء على منتجات المعهد وأنشطته، لكن التمويل اللازم لدعم الإطار الإلزامي للاضطلاع بتلك الأنشطة على نحو يمثل لكل من قواعد الأمم المتحدة ومتطلبات الجهات المانحة، على السواء، ما زال غير كافٍ بتاتاً بل ويتقلص من سنة إلى أخرى.

وكانت الجمعية العامة قد وافقت في قرارها ٢٤٧/٦٨ على إعانة مالية قدرها ٨٠٠ ٥٧٧ دولار للمعهد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويشير المدير إلى أن الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية المنصوص عليها في القرار ١٤٨/٣٩ حاء من أجل تغطية تكاليف مدير المعهد وموظفي المعهد لم تعد تغطي التكاليف القياسية لمدير. وكانت الجمعية العامة قد أوصت في قراراتها ٨٩/٦٠ و ٧٨/٦٥ أن ينفذ الأمين العام التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقرارات مجلس الأمناء بشأن تمويل المعهد، في حدود الموارد المتاحة.

وفي السنوات الأخيرة، أعربت الدول الأعضاء بقوة عن إرادتها السياسية القوية لدعم استمرار استقلالية المعهد وهيكله الإداري الفريد من نوعه. وقد حان الوقت للدول الأعضاء أن تقرر بنفسها مستقبل المعهد. وأن تتأكد من أن المعهد يمكنه الاستفادة من خبرة السنوات الخمس والثلاثين الأولى من عمله والاستمرار في خدمة جميع الدول بوصفه الفكر القيادي في منظومة الأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي ذات الصلة.

أولا - معلومات أساسية

- ١ - يعمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (المعهد) على توليد وتعزيز المعرفة لتحسين السياسات والبرامج والممارسات في مجالي نزع السلاح والأمن.
- ٢ - ويغطي هذا التقرير أنشطة المعهد ووضعه المالي خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كما يغطي برنامج العمل الجاري والخطة المالية لعام ٢٠١٥ وبرنامج العمل المقترح والخطة المالية المقترحة لعام ٢٠١٦. وهو أول تقرير يقدم في ظل قيادة المدير الجديد الذي تسّم مهامه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين، يقدم التقرير أيضاً تقييماً لأعمال المعهد كيما تنظر فيه الدول الأعضاء عند مناقشة استمرار الحاجة إلى المعهد وفائدته وخطوات المضي قدماً.

ثانياً - التأمل في إنجازات المعهد خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية

- ٣ - يُصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد^(١). ولقد استطاع المعهد على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية أن يبني لنفسه سمعةً تتمثل في قدرته على الابتكار وحلّ المشاكل. وفي الوقت الذي تسعى فيه آلية نزع السلاح متعددة الأطراف جاهدة إلى تحقيق نتائج، يواصل المعهد الوفاء بولايته في خدمة الدول الأعضاء، وملء ركن أساسي في مجالي التحليل القائم على الحقائق، وطرح أفكار جديدة بشأن القضايا الناشئة والآفاق الجديدة.
- ٤ - والمعهد مكلف، طبقاً للولاية المنوطة به، بتزويد المجتمع الدولي بتحليل أكثر تنوعاً واستيفاءً للمسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن؛ وبتشجيع المشاركة المستنيرة لجميع الدول في جهود نزع السلاح؛ وإعداد دراسات وتحليلات موضوعية وواقعية؛ وإجراء أبحاث عن نزع السلاح والأمن أكثر عمقاً واستشراقاً وطويلة الأجل.
- ٥ - ويتبوأ المعهد مكانة مثالية تمكنه من الوفاء بهذه الولاية بسبب موقعه الفريد في إطار المجتمع الدولي، بوصفه معهداً مستقلاً داخل الأمم المتحدة يوفر البحوث ودعم السياسات والحلول للدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، ولجهات أخرى. وعلاوة على ذلك، تُبَيّن التجربة الأخيرة أن الدول الأعضاء ما زالت تقدّر المعهد: فالطلب على الخدمات التي يوفرها المعهد للأوساط الدبلوماسية والسياسية والمهنية هو أعلى

(١) أنشئ المعهد في عام ١٩٨٠ (انظر القرار ١٥٢/٣٥ حاء) ووافقت الجمعية العامة على نظامه الأساسي في عام ١٩٨٤ (انظر القرار ١٤٨/٣٩ حاء).

من أي وقت مضى. ولا يزال هناك مستوى عالٍ من الدعم لمشاريع المعهد ومن مقدار الاهتمام بها، وما برح المعهد قادراً على جمع الأموال بإطراد لصالح مشاريع وأنشطة محددة.

٦ - ويعزّز المكانة الفريدة للمعهد داخل الأمم المتحدة عددٌ من نقاط القوة الرئيسية، بدءاً من ولايته الواسعة. فبرنامج عمله واسعٌ في جوهره لكنه عملي في طبيعته، حيث يغطي القضايا الراهنة والقضايا ما وراء الأفق. وبخلاف العديد من المنظمات التي تجري تحليلات، لا يُعتبر المعهد منظمة للدعوة؛ ولا يقتصر عمله على منطقة معينة ولا على نطاق مسألة واحدة.

٧ - وثمة نقطة قوة أخرى يتمتع بها المعهد وهي الطبيعة الشاملة لعمله، سواء من حيث المضمون أو من حيث النهج الذي يتبعه في التعامل مع أصحاب المصلحة. وقد تناول المعهد في الآونة الأخيرة عدداً من الأسئلة البحثية التي لا تقتصر على حافظات أسلحة محددة، ومن تلك الأسئلة ما يلي: ما أهمية قواعد السلوك في الفضاء الخارجي بالنسبة للمساعي الرامية إلى وضع قواعد سلوك للفضاء الإلكتروني؟ وكيف يمكن أن يفيد فهم المجتمع الدولي لما يسمى "حوادث طبيعية" في تقييم المخاطر ذات الصلة بالطاقة النووية؟ وكيف يمكن أن تتقاطع التكنولوجيات ذاتية التشغيل الآخذة في الازدياد مع القدرات الهجومية أو الدفاعية لأدوات الفضاء الإلكتروني؟ وهل يمكن الحدّ من المخاطر ومن نقاط الضعف؟

٨ - ويسعى المعهد بفعالية من خلال النهج الشامل الذي يتبعه في التعامل مع أصحاب المصلحة إلى تعزيز التعاون بين مجتمع نزع السلاح والمجتمعات الأخرى في ميدان الممارسة، بما في ذلك مبادئ التنمية والصحة وحقوق الإنسان. ويقيم المعهد شراكات استراتيجية ويعزز التعاون المفيد بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة التي لا تجتمع معه بعضها بعضاً في المحافل التقليدية لنزع السلاح أو لا تعتبر ذات ثقل موازٍ على طاولة المفاوضات.

٩ - ويسدّ المعهد أيضاً الفجوة القائمة في الأمم المتحدة بين "الداخل والخارج". فالاستقلالية التي يتمتع بها تمنحه قدراً كبيراً من الحرية للنظر في المسائل التي تتردد أجزاء أخرى من المنظومة في مواجهتها، وذلك بالاقتران مع إمكانية الوصول من الداخل إلى عمليات الأمم المتحدة. وليس هناك في العالم بأسره مجتمّع فكري معني بترع السلاح يتمتع بالمكانة ذاتها. والمعهد يخدم على هذا النحو وظيفة توجد حاجة ماسة إليها وهي كفالة تلاقح الأفكار من داخل المنظمة وخارجها. كما أثبت المعهد قدرته على العمل بشكل تعاوني مع مجموعة واسعة من الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، لأنهما لا ترى فيه شريكاً مهدداً لمصالحها عند القيام معه بجهود مشتركة فعالة.

١٠ - ويتمتع المعهد بقدرة تنظيمية فريدة تمكّنه من عقد اجتماعات بالنظر لكونه المعهد الوحيد في الأمم المتحدة المكرس لقضايا نزع السلاح والأمن، الذي يحظى أيضاً بسمعة عالمية

وشبكات اتصال وتسهيلات عالمية متوفرة له لكونه جزءاً من الأمم المتحدة. وتحظى أنشطته باهتمام خاص في المجتمع الدولي.

١١ - ويستفيد المعهد من تلك القدرة التنظيمية بعدة طرق، لا سيما من خلال:

(أ) المؤتمرات وحلقات العمل الدولية، مثل المؤتمر الدولي لأمن الفضاء الذي ينظمه المعهد سنوياً؛

(ب) مجموعة الاجتماعات الإقليمية بشأن مواضيع أو معاهدات محددة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وقواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي، والقانون الدولي وسلوك الدول في الفضاء الإلكتروني؛

(ج) المناقشات التي تجريها أفرقة خبراء مصغرة، مثل فريق الخبراء المتعدد التخصصات، والعلماء المعنيين بشؤون تسليح التكنولوجيا ذاتية التشغيل الآخذة في الازدياد، أو الاجتماعات التي تُعقد وراء الكواليس، ومنها على سبيل المثال، الاجتماعات المعنية باستراتيجيات كسر الجمود في مفاوضات مؤتمر نزع السلاح، التي تساعد في احتضان الأفكار وتعزيز التعاون وتحديد الاستراتيجيات لتحقيق التقدم؛

(د) الجهود المشتركة بين الوكالات، من قبيل دعم الحكومة الاتحادية في الصومال وشركاء الأمم المتحدة من أجل تصميم وإنشاء أطر فعالة لإدارة الأسلحة والذخائر.

١٢ - وقد تصدر المعهد الجهود الاستراتيجية الرامية لصياغة تفاهات مشتركة تهدف إلى تنوير وشرعة وتحفيز العمل الجماعي، ولا سيما بشأن القضايا الجديدة. وقدم المعهد مساهمات أساسية في تشكيل كيفية تأطير قضايا نزع السلاح والأمن بدءاً من أمن الفضاء الخارجي في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي وأمن الفضاء الإلكتروني في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وفي كيفية تناولها من قبل مجتمعات نزع السلاح والأمن. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) تعزيز حماية المدنيين من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان: قام المعهد، جنباً إلى جنب مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة والمنظمة البريطانية غير الحكومية المعنية بالسياسات - المادة ٣٦، بالمساعدة في وضع إطار هذا النهج الناشئ منذ بدايته حوالي عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى تفهمه وإرسائه في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات والدول المهتمة.

(ب) الآثار الإنسانية للأسلحة النووية: أرسى المعهد أسس العمل المتعلق بدراسة التطورات المعاصرة في الحديث الدائر حول نزع السلاح النووي، ومساعدة ممارسي السياسة على تفهمه؛

(ج) استقرار الفضاء الإلكتروني: انطلاقةً من عمله الأولي في مجال أمن الفضاء الإلكتروني منذ أكثر من عشر سنوات، يقوم المعهد الآن بتعزيز استحداث مجتمعات إقليمية من الممارسين القانونيين في مجال الفضاء الإلكتروني.

١٣ - وختاماً، يتسم المعهد بالطابع العملي والفعال. وهو معهد صغير لكنه ذو تأثير عالمي. ويجري المعهد أبحاثاً من أجل تحسين فهم الظواهر، وتحديد البدائل، وتقييم أنجع مسارات العمل وتعليلها، والتوصل بالتالي إلى نتائج أفضل. ولا يجري المعهد بحثاً نظرية، وإنما يجري بحثاً عملية تستند إلى الأدلة والبحوث ذات الصلة بالسياسات بهدف الاستفادة من المعرفة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة. وبكل بساطة، يقوم المعهد بتشخيص المشكلة، وتصميم استجابة لها وإيصالها إلى نتيجة.

ألف - التحديات الرئيسية: ضمان المرونة والاستدامة للمعهد، والانتقال إلى أوموجا

١٤ - تتيح الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد فرصة للدول الأعضاء ليس للتفكير في مساهمات المعهد وإنجازاته وقيمه المضافة فحسب وإنما لضمان أن يكون للمعهد أيضاً، وهو على عتبة المضي نحو السنوات الخمس والثلاثين المقبلة، أساس أكثر أمناً ومرونة واستدامة للقيام بعمله.

١٥ - وتشكل التبرعات المصدر الرئيسي لتمويل المعهد. وتتألف ميزانيته السنوية من عنصرين، هما: ميزانية المشاريع والأنشطة، وميزانية العمليات المؤسسية.

١٦ - وتضم ميزانية المشاريع والأنشطة التمويل الذي حُصِّل من الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية وخُصَّص لأنشطة ومشاريع محددة على أساس اقتراح مفصل بالميزانية يعدّه المعهد. ومن شأن الطبيعة التنافسية للسوق فيما يتعلق بتمويل المشاريع، أن تضمن وتعزز المستويات العالية للعمل والفعالية من حيث التكلفة.

١٧ - تدعم ميزانية العمليات المؤسسية المعهد ككل، مما يضمن التوجيه الاستراتيجي للمعهد، والمعاملات المالية والإدارية، والإدارة والرقابة، وتقديم التقارير والاتصالات والتوعية. وتغطي الإطار المؤسسي اللازم للقيام بالأنشطة مع الامتثال للقواعد واللوائح المالية والإدارية للأمم المتحدة، وكذلك وفقاً لاتفاقات المساهمة. وتغطي الميزانية السنوية الشطر الأعظم من تكاليف المدير (D-2) وتكاليف أربعة موظفين أساسيين آخرين، هم: رئيس

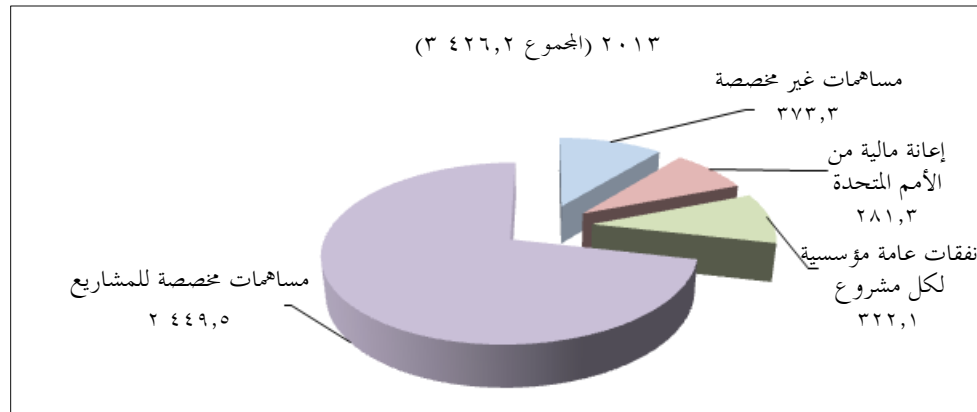
العمليات (ف-٥)، وموظف الميزانية والمالية (ف-٣)، ومساعد إداري (G-6) وسكرتير للمنشورات والاجتماعات (G-5)^(٢). وبالإضافة إلى تكاليف الموظفين تلك، تشمل ميزانية العمليات المؤسسية ميزانية ضئيلة لسفر المدير، وللبنية التحتية المادية، ولصيانة الموقع الشبكي، وتطوير ونشر الأدوات والمواد الإعلامية، ودعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر المرفق الثالث).

١٨ - عند إنشاء هيئة جديدة مموله من خارج الميزانية، غالباً ما تقدم حكومة واحدة صاحبة مصلحة أو مجموعة من الحكومات من أصحاب المصلحة هبات أو توفر صندوق رأس مال متداول لميزانية العمليات المؤسسية للكيان الجديد. وللأسف، لم يستفد المعهد قط من أي منهما. وبدلاً من ذلك، تأتي ميزانية عملياته المؤسسية من ثلاثة مصادر، هي: المساهمات غير المخصصة، النفقات العامة في ميزانية كل مشروع، والإعانة المالية. وتعاني ميزانية العمليات المؤسسية من نقص مزمن في التمويل.

١٩ - ويبيّن الشكل الأول اتجاهات التمويل فيما يتعلق بالدعم المقدم للميزانيتين.

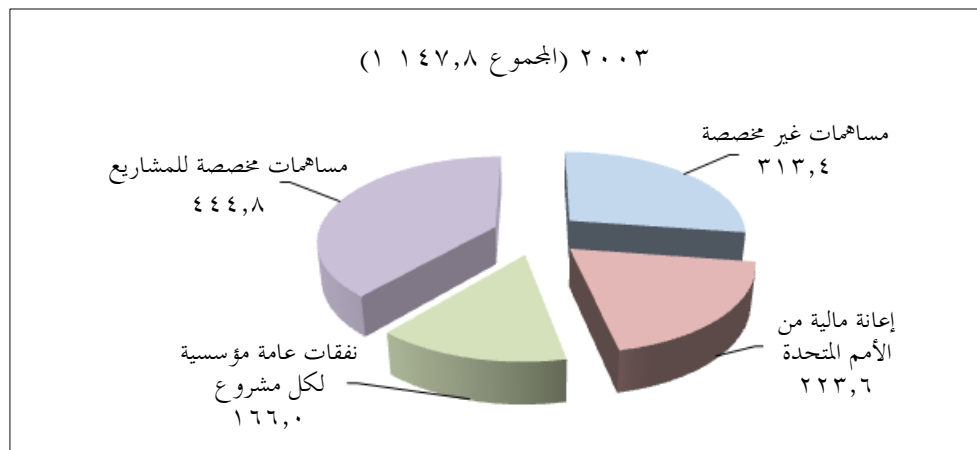
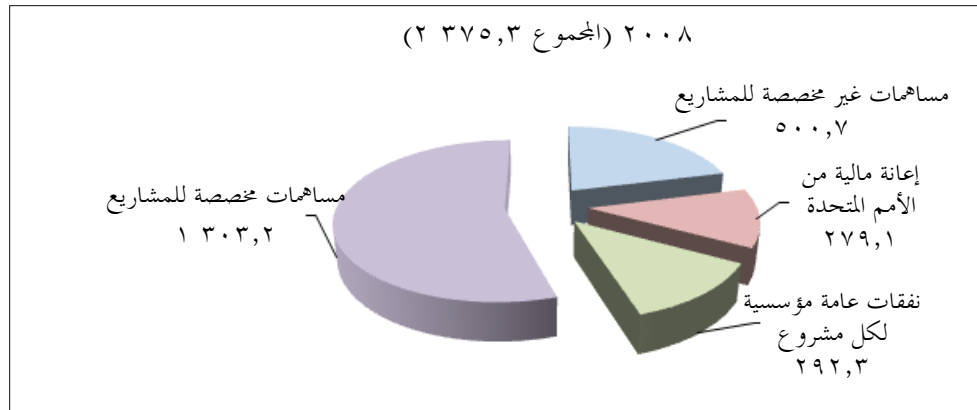
الشكل الأول

الايادات (المخصصة) للمشاريع والأنشطة، والايادات (غير المخصصة) للعمليات المؤسسية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



ملاحظة: مبالغ الإعانة المالية تُمنح لفترة السنتين. ولأغراض توضيح هذه البيانات، تم تقسيم مجموع مبالغ الإعانات المالية إلى النصف.

(٢) أقر مجلس الأمناء في دورته الثالثة والستين، عقب تقييم خارجي للاحتياجات، التوصية بأن يتم توسيع ملاك موظفي المعهد بحيث يشمل وظيفة رئيس بحوث (ف-٥)؛ ومع ذلك، لم يتم بعد إنشاء مثل هذه الوظيفة لأسباب مالية. وعند تقاعد شاغل الوظيفة من الرتبة G-6، ستتم إعادة توزيع المهام التي يقوم بها شاغلها حالياً، وسيتم إلغاء هذه الوظيفة (من الرتبة G-6). وفي ذلك الوقت، وبعد إضافة وظيفة رئيس بحوث من الرتبة P-5، سوف يصل المعهد إلى ملاكه الأساسي غير القابل للخفض المكون من خمسة موظفين أساسيين.



٢٠ - ومن المفارقات أن ميزانية المعهد المخصصة للمشاريع والأنشطة ما فتئت تسير باتجاه تصاعدي، مما يعكس طلب الدول الأعضاء على منتجات وأنشطة المعهد، في حين أن التمويل اللازم لدعم الإطار الإلزامي للقيام بمثل هذه الأنشطة على نحو يمثل لكل من قواعد الأمم المتحدة ومتطلبات الجهات المانحة، على السواء، ما زال غير كافٍ بتاتاً بل ويتقلص من سنة إلى أخرى. ولم يعد من الممكن، استناداً إلى المستوى الحالي لتمويل ميزانية العمليات المؤسسية، الحفاظ على الحد الأدنى من الإطار اللازم لوجود معهد للأمم المتحدة.

٢١ - وسوف يؤثر برنامج تخطيط موارد المؤسسة الجديد للأمم المتحدة، أو موجا، في المعهد اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وسوف يطرح تحديين متميزين أمامه. يتمثل أولاهما في أنه لا بد من العثور على طريقة تعاقدية مختلفة للاستمرار في توظيف الموظفين (سواء أكانوا من الموظفين الأساسيين أو من موظفي البحوث) إلى ما بعد تشرين الأول/أكتوبر، باعتبار أن النظام الجديد لا يدعم الترتيب الحالي. وتدعو الحاجة إلى تحويل وظيفتي الموظفين الأساسيين الاثنين العاملين حالياً بعقود ليست في عداد العقود المحددة المدة

التي تمنحها الأمم المتحدة، وذلك من أجل تمكينهما من الوصول الكامل إلى نظام أوموجا اللازم لأداء مهامهما. وسترتب على ذلك بعض الآثار من حيث التكلفة. أما بالنسبة لموظفي البحوث، فإن المعهد يعمل بنشاط مع الأمانة العامة على إيجاد الطريقة التعاقدية المناسبة التي تتلاءم مع الخصائص المحددة للعمل البحثي، وواقع بيئة التمويل ونموذج عمل المعهد.

٢٢ - ويتمثل ثانيهما في أن نظام أوموجا يتطلب وجود قدر من السيولة المالية أعلى بكثير مما تيسر للمعهد في أي وقت مضى. فعلى سبيل المثال، ليس من غير المألوف أن يدفع المساهمون في مشروع ما مساهماتهم على أقساط، وأن لا يدفعوا الدفعة النهائية إلا بعد إنجاز المشروع. ومع بدء العمل بنظام أوموجا، لكن يكون في استطاعة المشاريع والأنشطة الاقتراض إلا من الأموال غير المخصصة. وحيث إن الأموال غير المخصصة هي مصدر رئيسي لميزانية العمليات المؤسسية، ولما كانت هذه الأموال تعاني بالفعل من النقص، فإن هناك بكل ببساطة عدم كفاية في السيولة.

باء - الخطوات المقبلة المرجو من الدول الأعضاء اتخاذها

٢٣ - بعد ٣٥ عاماً من تقديم المعهد خدمات فعالة للدول الأعضاء، ها هي تواجه مسألة اتخاذ قرار جماعي بشأن مستقبل المعهد. ففي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ورداً على اقتراح الأمانة العامة بدمج مهمتي البحث والتدريب اللتين تضطلع بهما الأمم المتحدة، أعربت الدول الأعضاء عن إرادتها السياسية القوية بدعم استمرار استقلالية المعهد وهيكله الإداري الفريد من نوعه. ولكن دون وجود قاعدة مؤسسية آمنة، يصبح ذلك الانجاز الذي تحقق بشق الأنفس ضرباً من الوهم.

٢٤ - ومن الأمور المؤتقة جيداً أن المعهد ما برح يعاني منذ إنشائه من قاعدة تمويل مؤسسية غير مستقرة وغير كافية^(٣). وعلى مر السنين، قامت الجمعية العامة، ومجلس أمناء المعهد ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، من بين جهات أخرى، بتوجيه الانتباه إلى هذا الوضع وإلى ضرورة تغطية جزء أكبر من تكاليف الموظفين الأساسيين من الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية. ومما يجعل عام ٢٠١٥ مختلفاً عما سبقه هو أنه، مع البدء بتشغيل نظام أوموجا وتحول الجهات المانحة نحو تمويل المشاريع من الموارد المخصصة على وجه الحصر تقريباً، لم يعد من الممكن تجاهل النقص المزمن في تمويل ميزانية العمليات المؤسسية.

(٣) انظر على سبيل المثال: A/50/391، A/48/325، A/45/498، A/42/611، A/41/666، A/40/744، A/38/467، A/65/228، A/63/279، A/61/297، A/60/285، A/59/361، A/58/316، A/57/335، A/56/418، A/55/349، A/69/208 و A/68/206، A/67/203، A/66/125.

٢٥ - هناك حلال لوضع ميزانية العمليات المؤسسية على أساس أكثر استقراراً واستدامة، هما: زيادة التبرعات السنوية لميزانية العمليات المؤسسية، وتقديم إعانة مالية أكبر^(٤). وقد ساهم في ميزانية العمليات المؤسسية، في السنوات الثلاث الماضية، أقل من ٢٠ دولة، هي على وجه التحديد: الاتحاد الروسي، وإسرائيل، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباكستان، وتركيا، وسويسرا، وصربيا، والعراق، وفنلندا، وكازاخستان، والكرسي الرسولي، ولكسمبرغ، وماليزيا، والمكسيك، والنرويج، والهند، وبنغلاديش.

٢٦ - ومع البدء بتشغيل نظام أوموجا، تبلغ ميزانية العمليات المؤسسية لعام ٢٠١٦ مبلغاً قدره ١,٣ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٤، بلغ مجموع المساهمات غير المخصصة المقدمة من الدول ٥٧٤.٠٠٠ دولار. وإذا كانت الدول الأعضاء تريد أن يستمر معهد متخصص في شؤون نزع السلاح وتحليل الأمن في العمل في الأمم المتحدة، وهو المعهد الذي يعمل على دعم جميع الدول الأعضاء، فلا بد من أن يساهم عدد أكبر من الدول في التمويل غير المخصص والالتزام بذلك في كل عام. وبدلاً من تكريس مدير المعهد والموظفين الأساسيين حل وقتهم لتطوير المفاهيم وتأمين التمويل للمشاريع والأنشطة الفنية، فإنهم يقضون قدراً غير متناسب من الوقت في محاولة لتأمين الأموال اللازمة لتغطية التكاليف التشغيلية.

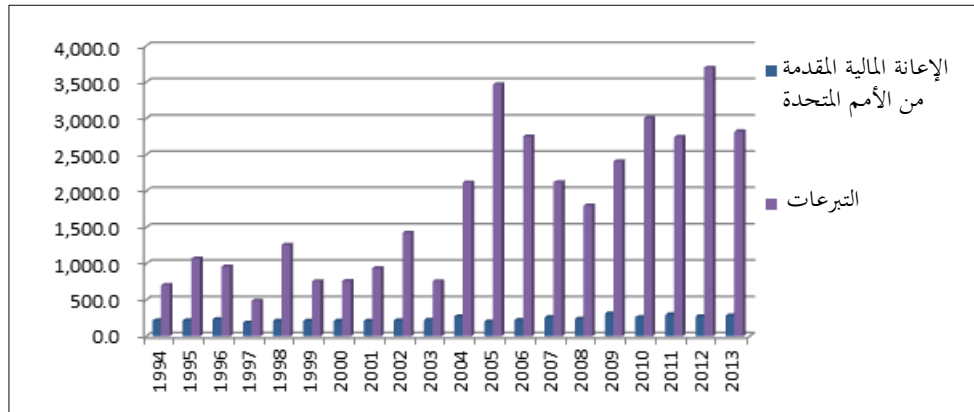
٢٧ - ويشكل تقديم إعانة أكبر عنصراً أساسياً في التوصل إلى حل مستدام على المدى الطويل. وقد تنبأت الدول الأعضاء بداية بالحاجة إلى دعم الميزانية العادية لتغطية تكاليف المدير والموظفين الأساسيين ونصت على ذلك في النظام الأساسي للمعهد. ومع ذلك، لم تكن الإعانة المالية، لعدد من دورات الميزانية، معدلة من حيث التكاليف، مما أدى إلى انخفاض قدرتها الشرائية حالياً إلى حد كبير.

(٤) لم يُناقش في هذا التقرير المصدر الثالث لتمويل ميزانية العمليات المؤسسية، والنفقات العامة للمشاريع، نظراً إلى أن الممولين أعربوا بوضوح عن عدم رغبتهم أو عدم قدرتهم على دفع نسبة مئوية أعلى لتغطية النفقات العامة. وفي حين تشمل ميزانية كل مشروع ينفذه المعهد نسبة مئوية من النفقات العامة التي تذهب إلى ميزانية العمليات المؤسسية، فهي تشمل أيضاً تكاليف دعم البرامج التي يتقاضاها مكتب الأمم المتحدة في جنيف على جميع نفقات المعهد. وبالتالي، يشعر الممولون بأنهم يُطالبون بدفع النفقات العامة مرتين وبأن النسبة المئوية للنفقات العامة الإجمالية (مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالإضافة إلى المعهد) مرتفعة نسبياً. وعلى افتراض أن جزءاً أكبر من ميزانية العمليات المؤسسية سيتم تمويله من الإعانة المالية والتبرعات غير المخصصة، فإنه يمكن تخفيض النسبة المئوية للنفقات العامة للمشاريع، التي يتقاضاها المعهد مقابل الأنشطة الفردية، مما يجعل المشاريع أكثر يسراً وجاذبية للممولين.

الشكل الثاني

الإيرادات السنوية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من التبرعات بالمقارنة مع الإعانة المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢٨ - أوصت الجمعية العامة في قرارها ٨٧/٦٥، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء المعهد، بتنفيذ توصيات مجلس أمناء المعهد، بما فيها التوصيات التي انقضى على اعتمادها ما يربو على عشر سنوات والتي تطلب بأن يتم تمويل تكاليف الموظفين الأساسيين في المعهد من الميزانية العامة. وفي عام ٢٠٠٤، نظر الأمين العام في مسألة ضرورة استمرار تقديم إعانة مالية إلى المعهد، وخُصص إلى القول إن تقديم إعانة مالية إلى المعهد من الميزانية العادية "يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لضمان الطبيعة المستقلة والمستمرة لسير المعهد". وصدرت توصيات أخرى من هذا القبيل، بما فيها التوصيات الواردة في تقرير مراجعة الحسابات الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠٠٥ التي يوصي فيها المكتب بأن يسعى المعهد، بدعم من مجلس إدارته، إلى الحصول على دعم مالي معزز من الميزانية العادية. ويتيح [مشروع] القرار المتعلق بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد، الذي ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السبعين، فرصة حاسمة لدعم مسألة تقديم إعانة مالية أكبر للمعهد. ومع ذلك، يجب أن يتبع ذلك اتخاذ إجراء من قبل اللجنة الخامسة إذا كان يراد أن يكون للقرار أي تأثير.

٢٩ - ولمعالجة مسألة السيولة، أنشأ المعهد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ صندوقاً لرأس المال الدائر ("صندوق الاستقرار"). ويتمثل هدف هذا الصندوق في جمع مليون دولار في حافظته، وهو مبلغ من شأنه أن يضمن سيولة كافية لاستمرار العمليات. وسيخدم هذا

الصندوق بمثابة احتياطي يمكن اقتراض أموال منه؛ بالنظر لكونه دائم التجدد، ولا تَنفَقُ أمواله أبداً. والمساهمة في هذا الصندوق، خلافاً لميزانية العمليات المؤسسية التي يلزم جمعها كل عام، هو استثمار لا يتعدى مرة واحدة. وكانت أستراليا وسويسرا من أول المساهمين في الصندوق، حيث ساهمت الأولى بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار وساهمت الثانية بمبلغ ٦٠ ٠٠٠ دولار.

٣٠ - ويعمل المعهد بنشاط مع الأمانة العامة على طلب المساعدة في مجال التغلب على التحديات التي يثيرها الانتقال إلى نظام أوموجا. بيد أن تلك الجهود لوحدها ليست كافية. فالأمر يبقى بيد الدول الأعضاء التي أنشأت المعهد وأكدت بوضوح قيمته والحاجة المستمرة لمنتجاته وخدماته. لذا، يجب عليها أن تقرر بنفسها مستقبل المعهد وأن تتعهد باستدامته. والبديل هو أن تعترف بأن المعهد سيتوقف عن القيام بعملياته الفنية حتى يتم تأمين الاستقرار لعملياته.

ثالثاً - برنامج العمل

ألف - معلومات عن أداء المعهد^(٥)، وحالة الأنشطة المنجزة أو المقرر إنجازها في عام ٢٠١٥

٣١ - ينقسم عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح إلى أربعة برامج بحثية^(٦)، هي: أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والقضايا الأمنية المستجدة، والأمن والمجتمع.

٣٢ - كان المعهد طوال تاريخه في طليعة من تصدى للعديد من المسائل المطروحة على جدول أعمال نزع السلاح. وما برح المعهد مبتدعاً ورائداً في قضايا متنوعة مثل أمن الفضاء الإلكتروني، والأسلحة الصغيرة، ونزع السلاح كعمل إنساني، والأسلحة ذاتية التشغيل. وفي تلك المسائل وغيرها، يكتسي العمل الذي يقوم به المعهد اليوم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى. وعلى مر السنين، أثبت المعهد أيضاً قدرته على التغيير والتكيف مع احتياجات الدول الأعضاء وطلباتها: فهو يقوم اليوم، إضافة إلى توفير البيانات المكتوبة التقليدية، بتطوير الأدوات ويعرض على الدول أنشطة بناء القدرات بحيث يمكن لجميع الدول المشاركة بشكل كامل في المناقشات والالتزامات المتعلقة بترع السلاح والأمن.

(٥) استناداً إلى الإنجازات التي تحققت فعلاً خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(٦) من أجل تبسيط عمل المعهد وزيادة وضوح برنامج عمله، تم اعتباراً من عام ٢٠١٤ استيعاب الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج بحوث السياسات والممارسات، في البرامج الأربعة الأخرى.

٣٣ - وفي عام ٢٠١٤، أجرى المعهد ١٦ مشروعاً فردياً، وعقد ما مجموعه ٢٣ مؤتمراً وندوة، وأصدر ١٧ منشوراً. وشارك موظفو المعهد أيضاً في العديد من المؤتمرات والمناسبات الدولية التي عقدتها المنظمات الشريكة أو عُقدت بالتعاون معها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدم موظفو المعهد عروضاً في جميع أنحاء العالم في مناسبات عُقدت في فيينا، وبكين، وطوكيو، ولاهاي، وجوهانسبرغ، وستوكهولم وبانكوك، وغيرها.

٣٤ - وقد أُدرج في هذه الوثيقة سردٌ موجز لفرادى المشاريع والأنشطة التي أُجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن يمكن الحصول على معلومات مفصلة حول مشاريع ونواتج محددة من الموقع الإلكتروني للمعهد على الرابط التالي: (www.unidir.org).

١ - أسلحة الدمار الشامل

٣٥ - يعطي النظام الأساسي للمعهد أولوية عليا للعمل الرامي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وعلى الأسلحة النووية بشكل خاص. وفي الوقت الذي تعثر فيه التقدم نحو نزع السلاح النووي وظل فيه دور كبير للأسلحة النووية في المبادئ الأمنية الوطنية، ما زالت هناك حاجة مستمرة لأنشطة المعهد في دعم نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع جوانبهما.

(أ) تعزيز تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

٣٦ - في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عقد المعهد بالاشتراك مع الفريق الدولي المعني بالمواد الانشطارية مناسبة بعنوان "الخطوات العملية نحو نزع السلاح النووي". وبالإضافة إلى ذلك، شارك المعهد بنشاط في مختلف اجتماعات المسار الثاني بشأن مشروع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما اشترك المعهد مع البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة في تنظيم حلقة نقاش حول هذا الموضوع في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥.

(ب) الآثار الإنسانية للأسلحة النووية (المرحلة الثانية)

٣٧ - في المرحلة الثانية من المشروع، أجرى المعهد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، دراسة للنظر في التحديات التي تواجه منظومة العمل الإنساني في مواجهة مجموعة من السيناريوهات التوضيحية الممكنة الحدوث لتفجير سلاح نووي. وقد حددت الدراسة قضايا معينة تستدعي المزيد من الاهتمام

العملي وعلى صعيد السياسات من أجل تعزيز حماية المدنيين من الأسلحة النووية.
[آب/أغسطس ٢٠١٣ - آب/أغسطس ٢٠١٤].

(ج) الآثار الإنسانية للأسلحة النووية (المرحلة الثالثة)

٣٨ - أنتجت المرحلة الثالثة ١١ ورقة معلومات أساسية لمؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية وللمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥. كما نُظِّمَت حلقات نقاش في اللقاءات الجانبية التي عقدت على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة والمؤتمر الاستعراضي. كما تعاون المعهد مع معهد القانون الدولي والسياسات على القيام معاً بنشر تعليقات حول قضايا نزع السلاح النووي على الصفحة الشبكية تحت عنوان "تدابير فعالة لنزع السلاح النووي" على الرابط التالي: (<http://unidir.ilpi.org>). [أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥].

(د) دعم فريق الخبراء الحكوميين المعني بالجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، ولكن ليس في التفاوض عليها

٣٩ - تم اختيار المعهد كمستشار لفريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأه الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧. وشارك المعهد في الدورات الأربع التي عقدها الفريق والتي تستغرق مدة انعقاد كل منها أسبوعين، في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وقدم المعهد ورقات معلومات أساسية والمشورة للرئيس، بناء على طلبه. [آذار/مارس ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٥].

(هـ) الأنشطة الأخرى

٤٠ - واصل المعهد الاشتراك في استضافة مختلف المناسبات التي عُقدت والتي لها صلة بأسلحة الدمار الشامل. وهذه المناسبات تشمل ندوة عُقدت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥ بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وذلك بالاشتراك مع مركز جنيف للسياسة الأمنية والمعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية؛ وتشمل أيضاً حلقة عمل نُظِّمَت في شباط/فبراير ٢٠١٥ لدعم المدونة الدولية لقواعد السلوك الخاصة بمنع انتشار القذائف التسيارية، وذلك بالاشتراك مع مؤسسة البحوث الاستراتيجية. وبناء على طلب من المدير العام لمكتب جنيف، ترأس المعهد جميع جلسات أفرقة النقاش التي عقدت في إطار المنتدى غير الرسمي للمجتمع المدني بشأن مؤتمر نزع السلاح، الذي عقد في ١٩ آذار/مارس.

٢ - الأسلحة التقليدية

٤١ - يركز برنامج الأسلحة التقليدية الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على دعم تنفيذ الصكوك المتعلقة بترع السلاح والالتزامات المتعهد بها في الميدان، وذلك عن طريق تطوير أدوات محددة الأهداف، وتوفير فرص لبناء القدرات، وتصميم عمليات محسنة وأساليب أفضل للتعاون والتضافر بين أصحاب المصلحة.

(أ) دعم استخدام المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة

٤٢ - قام المعهد بتطوير أداة براجمية حاسوبية، هي أداة تقييم المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، صُممت لتيسير استخدام هذه المعايير، وبخاصة، تمكين الممارسين ومقرري السياسات من تقييم مدى توافق سياساتهم وبرامجهم وممارساتهم بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة مع المعايير الدولية. وركزت المرحلة الثانية من المشروع على التحقق من جدوى الأداة واختبارها في ١٠ بلدان، ثم البدء في استعمالها. [كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٤]

(ب) إدارة الأسلحة والذخيرة في الصومال

٤٣ - شمل هذا المشروع تنظيم حلقة عمل فنية وإجراء تقييم لإدارة الأسلحة والذخيرة في الصومال. وسلطت حلقة العمل الضوء على الاحتياجات في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة في ضوء قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣) وبعده القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤)، واستعرضت نطاق الأنشطة الجارية والممارسات المطبقة، كما حددت الاحتياجات في مجال بناء القدرات. وقد استرشدت حكومة الصومال الاتحادية بتقرير المعهد المعنون "إدارة الأسلحة والذخيرة في الصومال" لإعداد تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن بشأن حظر الأسلحة. [كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ - آذار/مارس ٢٠١٤]

(ج) دعم استخدام المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة (المرحلة الثالثة)

٤٤ - تشمل المرحلة الثالثة من هذا المشروع (انظر الفقرة ٤٢) سلسلة تتضمن ٥ حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات وتدريب المدربين. ويمكن الاطلاع على مجموعة من المواد التدريبية التي أعدها المعهد بتزليلها مجاناً من الموقع التالي: www.smallarmsstandards.org [كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٥]

(د) إدارة الأسلحة والذخيرة في حالات النزاع وما بعد النزاع وحظر الأسلحة

٤٥ - نُظمت سلسلة من حلقات العمل الرامية إلى توفير التوجيه التقني بشأن عملية استعراض الأطر الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصومال. وسيساعد هذا المشروع في إنشاء القدرات اللازمة لدى الكيانات الحكومية وكيانات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما اللجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة والذخيرة المنشأة في عام ٢٠١٤، من أجل استعراض وتقييم وبحث استحداث الأطر القانونية المناسبة، والسياسات والإجراءات المتعلقة بجميع مراحل دورة إدارة الأسلحة والذخيرة. [أيار/مايو ٢٠١٥ - نيسان/أبريل ٢٠١٧]

(هـ) دراسة نماذج لمواءمة وثائق المستعمل النهائي ونظم مراقبته

٤٦ - يبحث هذا المشروع خيارات ونماذج لمواءمة نظم مراقبة المستعمل النهائي بغية تعزيز التدابير الرامية إلى مكافحة تحويل مسار الأسلحة. وسيساعد هذا المشروع الدول في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة بفعالية وبطريقة عملية. [كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥]

(و) منبر المبادئ التوجيهية التقنية الدولية في مجال الأسلحة الصغيرة والذخيرة

٤٧ - يستند هذا المشروع إلى أداة تقييم المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة (انظر الفقرتين ٤٢ و ٤٤). وتستتبع المرحلة الأولى من هذا المشروع تطوير نموذج أولي للمنبر واختباره في الميدان. وسيساهم هذا المشروع في تحسين إمكانية استخدام وتطبيق تدابير التحديد التي تنطبق على كل من الأسلحة الصغيرة وذخيرتها من أجل تعزيز قدرات الممارسين في الميدان المكلفين بدعم إدارة الأسلحة والذخيرة في حالات النزاع وما بعد النزاع. [شباط/فبراير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥]

(ز) تعزيز نهج دولي منسق وفعال فيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة المرتجلة

٤٨ - يبحث هذا المشروع النهج التي يمكن أن يتبعها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وسبل التصدي لها على نحو أكثر تنسيقاً وفعالية. [حزيران/يونيه ٢٠١٥ - شباط/فبراير ٢٠١٦]

٣ - المسائل الأمنية الناشئة

٤٩ - يركز برنامج المعهد المتعلق بالمسائل الأمنية الناشئة على إيجاد حلول للتحديات والمخاطر الأمنية التي تظهر في القطاعات الناشئة أو سريعة التغير. وتشمل هذه القطاعات

مجالات غير مألوفة تتجاوز الحدود التقليدية بالإضافة إلى فئات التكنولوجيا التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الأوساط الأمنية الدولية.

(أ) تيسير عملية وضع مدونة دولية لقواعد السلوك فيما يتعلق بأنشطة الفضاء الخارجي

٥٠ - يعكف المعهد، بدعم من الاتحاد الأوروبي، على صوغ فهم دولي لقواعد السلوك في مجال أنشطة الفضاء الخارجي من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات الإقليمية، وإعداد ورقات المعلومات الأساسية، وتنظيم مشاورات الخبراء وأنشطة الدعم. [حزيران/يونيه ٢٠١٢ - آب/أغسطس ٢٠١٤]

(ب) أداة مؤشر قياس أمن الفضاء الإلكتروني

٥١ - ساهمت دراسة جدوى في مجالي البحث والتطوير، أجريت بالاستناد إلى المشروع الذي اضطلع به المعهد عام ٢٠١٣ تحت عنوان "مؤشر قياس أمن الفضاء الإلكتروني: الاتجاهات والوقائع الأمنية الدولية"، في تحديد الاتجاه المفاهيمي لتحويل الورقة المتعلقة بمؤشر قياس أمن الفضاء الإلكتروني إلى أداة إلكترونية لسياسات الفضاء الإلكتروني. والوثيقة التي تتضمن تفاصيل النموذج الأولي لهذه الأداة تحمل عنوان "صوب تحقيق الاستقرار في الفضاء الإلكتروني: أداة لمقرري السياسات محورها المستعمل". [كانون الثاني/يناير - أيلول/سبتمبر ٢٠١٤]

(ج) فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

٥٢ - اختير المعهد مرة أخرى ليقوم بدور الجهة الاستشارية لفريق الخبراء الحكوميين في أعماله لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وعُقد الاجتماع الختامي للفريق في حزيران/يونيه ٢٠١٥. [تموز/يوليه ٢٠١٤ - حزيران/يونيه ٢٠١٥]

(د) الطابع الشامل لمسألة أمن الفضاء

٥٣ - نظم المعهد حلقة مناقشة استضافتها البعثة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، لمناقشة المبادرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة حالياً وأهمية اتباع نهج شمولي في وضع نظام مرن لأمن الفضاء.

(هـ) القانون الدولي وسلوك الدول في الفضاء الإلكتروني

٥٤ - يركز هذا المشروع على إذكاء الوعي وتشجيع الحوار على الصعيد الإقليمي بشأن مختلف التفسيرات التي يحتملها انطباق القانون الدولي في مجال الفضاء الإلكتروني. ونُظمت حلقات عمل إقليمية في نيروبي ومسقط وسيول. [تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ - حزيران/يونيه ٢٠١٥]

(و) وقائع اعتماد القوى المتوسطة على الفضاء

٥٥ - هي دراسة تتناول اعتماد القوى المتوسطة على الموارد الفضائية في سياق أمن الفضاء، من أجل دعم هذه القوى في التوصل إلى فهم أعمق للخيارات الاستراتيجية التي تواجهها عندما يتعلق الأمر بالشواغل الأمنية الفضائية. [تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ - حزيران/يونيه ٢٠١٥]

(ز) مبادئ الدفاع عن النفس في الفضاء: المنظورات الوطنية والقضايا الحاسمة

٥٦ - عقد المعهد اجتماع مائدة مستديرة للخبراء على نطاق مصغر بالاشتراك مع مؤسسة العالم الآمن بهدف بحث المواقف الوطنية بشأن السبل التي ينبغي أن تطبق بها الالتزامات الوطنية القائمة بشأن الحق في الدفاع عن النفس في سياق الفضاء الخارجي. [٣١ آذار/مارس ٢٠١٥]

(ح) المؤتمر السنوي لاستقرار الفضاء الإلكتروني

٥٧ - عُقد مؤتمر عام ٢٠١٤ في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ بشأن موضوع "منع نشوب نزاعات الفضاء الإلكتروني". وعقد مؤتمر عام ٢٠١٥ في يومي ٩ و ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥.

(ط) المؤتمر السنوي لأمن الفضاء

٥٨ - "التنفيذ والامتثال" هو موضوع المؤتمر المعني بالفضاء الذي نظمه المعهد في جنيف في ١٩ و ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤. وسيُعقد مؤتمر عام ٢٠١٥ أيضا في جنيف يومي ٢٠ و ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥، وسيركز على موضوع "أسس أمن الفضاء".

٤ - الأمن والمجتمع

٥٩ - يركز برنامج المعهد المتعلق بالأمن والمجتمع على صوغ نهج شاملة ومتعددة التخصصات لمعالجة المسائل الأمنية التي تكون لها تداعيات اجتماعية أوسع نطاقاً، في مجالات من قبيل الصحة والتنمية وحفظ السلام وبناء السلام وحقوق الإنسان. ويتيح هذا البرنامج للمعهد أيضاً فرص إقامة شبكات تتجاوز خبراء الأمن وتحديد الأسلحة لتشمل على سبيل المثال خبراء متخصصين في الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات، ومباشري الأعمال في قطاع التكنولوجيا والأخصائيين الطبيين، وأخصائيي التصميم.

(أ) تسليح تكنولوجيا ذاتية التشغيل بشكل متزايد (المرحلة الأولى)

٦٠ - يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في مساعدة مقرري السياسات على إيلاء مزيد من الاعتبار لمسألة تسليح تكنولوجيا ذاتية التشغيل بشكل متزايد واتخاذ قرارات مستنيرة في هذا الصدد. وفي المرحلة الأولى، ركز المعهد على أربعة مواضيع محددة هي: سبل وضع إطار للمناقشات المتعددة الأطراف، ومفهوم "التحكم الإنساني الهادف"، والمسائل المتعلقة بالأخلاقيات والقيم الاجتماعية، والتشغيل الذاتي للنظم البحرية غير المأهولة. [تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٥]

(ب) أداة التصميم القائم على الأدلة لبرامج إعادة الإدماج (المرحلة الثالثة)

٦١ - تضمنت المرحلة الثالثة من المشروع تقديم توصيات بشأن الخطوات المقبلة التي ينبغي للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمنظمات الأعضاء فيه اتخاذها من أجل إتاحة أداة التصميم القائم على الأدلة لاستخدامها من قبل العاملين في مجال إعادة الإدماج، وبشأن سبل إدماجها في البرنامج التدريبي للفريق العامل بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع التركيز على التحول الحاسم من تطبيق أفضل الممارسات إلى استخدام أفضل العمليات. [آب/أغسطس ٢٠١٤ - آذار/مارس ٢٠١٥]

(ج) تسليح تكنولوجيا ذاتية التشغيل بشكل متزايد: روايات متضاربة (المرحلة الثانية)

٦٢ - سيستمر التركيز في المرحلة الثانية على المجالات التي يمكن فيها للمعهد أن يسهم بقيمة مضافة في المناقشات الدولية بشأن التشغيل الذاتي. وتعطي المرحلة الثانية الأولوية للمواضيع المتعددة التخصصات، والتي تشمل مسائل بالغة الأهمية تتطلب مناقشات وبحوث تتجاوز نطاقها الجهات المألوفة المعنية باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة

يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ليشمل جهات من قبيل القطاع الخاص والعلماء المعنيين بالبحث والتطوير والخبراء من شتى التخصصات الأكاديمية ذات الصلة. [شباط/فبراير ٢٠١٥ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٧]

(د) اليوم العالمي للعمل بشأن الإنفاق العسكري

٦٣ - في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، اشترك المعهد ومكتب السلام الدولي في تنظيم اجتماع بمناسبة اليوم العالمي للعمل بشأن الإنفاق العسكري، مع التركيز على بيانات النفقات العسكرية لعام ٢٠١٤.

(هـ) تحديد الأسلحة ومسائل الأمن المتعلقة بالمركبات الجوية المسلحة غير المأهولة

٦٤ - دعماً للدراسة التي أجراها الأمين العام بشأن مسألة تحديد الأسلحة والشواغل الأمنية التي يثيرها استخدام المركبات الجوية المسلحة غير المأهولة، اشترك المعهد ومكتب شؤون نزع السلاح في تنظيم حلقة دراسية دولية لبحث مسألة تحديد الأسلحة والجوانب الأمنية لاستخدام المركبات الجوية المسلحة غير المأهولة. [١٥ و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

(و) الآثار الارتدادية للقوة الانفجارية

٦٥ - جرى تأمين التمويل الأساسي لبدء العمل فيما يتعلق بالآثار الثلثية أو "الارتدادية" لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ولم يتم التوصل حتى الآن لفهم جيد لهذه الآثار على الجوانب الإنسانية وعلى التنمية والصحة العامة، وقد تكون أكبر بكثير مما يدركه الكثيرون. [آب/أغسطس ٢٠١٥ - تموز/يوليه ٢٠١٦]

٥ - أنشطة أخرى

(أ) الخدمات التشاورية والاستشارية

٦٦ - من المؤشرات الهامة لأثر عمل المعهد وسماعته عدد الطلبات التي يتلقاها التماساً لخدماته التشاورية أو الاستشارية. ويُطلب إلى الموظفين بانتظام تقديم المشورة للأطراف المعنية أو التشاور معها أو تزويدها بإحاطات إعلامية، بالإضافة إلى تقديم العروض في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية. وترد الطلبات من داخل منظومة الأمم المتحدة ومنفرادى الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية، ومن المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والإقليمية، ومن رؤساء مؤتمر نزع السلاح ومن معاهد البحوث، والهيئات الأكاديمية، ووسائط الإعلام،

ومجموعات المجتمع المدني. وعقد موظفو المعهد أيضا عددا من الاجتماعات التشاورية والاستشارية مع الدول الأعضاء.

٦٧ - وفي حين تتوقع الدول الأعضاء من موظفي المعهد تقديم المشورة والدعم للدوائر المعنية بزرع السلاح، فإن هذا النشاط غير مشمول بالتمويل المخصص للمشاريع. وموظفو البحوث هم المعنيون بوجه خاص بهذه المشكلة، حيث تشكل هذه الطلبات عبئا إضافيا علاوة على المهام المرتبطة بالمشاريع والتي تتطلب منهم التفرغ الكامل.

(ب) التثقيف في مجال نزع السلاح

٦٨ - يعتبر المعهد، في سياق اضطراره بولايتيه المتمثلة في تزويد المجتمع الدولي ببيانات ودراسات وتحليل أكثر تنوعا واستيفاء، أن التثقيف في مجال نزع السلاح ركيزة أساسية من ركائز أنشطته. فقد ساهم، في جملة أمور أخرى، في برنامج "نزع السلاح وعدم الانتشار في القرن الحادي والعشرين" في إطار سلسلة الحلقات الدراسية التي نظمتها دائرة الإعلام التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وفي حلقة دراسية بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح نظمها مركز الدراسات الدولية والدبلوماسية بجامعة لندن في جنيف في شباط/فبراير ٢٠١٥.

(ج) منتدى جنيف

٦٩ - المعهد هو أحد الشركاء المؤسسين لمنتدى جنيف. ويتيح منتدى جنيف، من خلال الإحاطات العامة وحلقات العمل الخاصة التي يعقدها، "فضاء آمنا" فريدا من نوعه لمقرري السياسات والممارسين لوضع برامج لتحديد الأسلحة ودعم المفاوضات الجارية. وفي مطلع عام ٢٠١٥، جرى حل منتدى جنيف لأسباب تعزى أساسا إلى نقص التمويل. وبالتالي، ستواصل المنظمات الرئيسية، بما في ذلك المعهد، الاضطلاع حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، بالتعاون مع الشركاء المناسبين، بالمشاريع التي تحظى باهتمامها المشترك، ولا سيما منها تلك التي تصبّ في مسار العمل الحالي المتعلق بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة (شبكة معاهدة تجارة الأسلحة) بالتعاون مع المؤسسات الأخرى.

باء - الموارد والنفقات لعام ٢٠١٤

٧٠ - بلغت الإيرادات المقررة للمعهد لعام ٢٠١٤ ما قدره ٨٠٠ ٠٨٨ ٣ دولار؛ وبلغ رصيد الصندوق في بداية عام ٢٠١٤ ما قدره ٨٠٠ ٩٤١ ١ دولار؛ وبلغت الإيرادات في عام ٢٠١٤ ما قدره ٣٠٠ ٤٤٧ ٢ دولار؛ وبلغ مجموع النفقات ٨٠٠ ٧٨٨ ٢ دولار،

على النحو المبين في الجدول ١. وفي السنوات العديدة الماضية، استأثرت مشاريع محددة بنسبة متوسطها ٨٥ في المائة من مجموع مبلغ التبرعات. وتلقى المشاريع والأنشطة تمويلاً على أساس التناوب على مدار السنة. وبالتالي، فإن ميزنة فترة السنة وفترة السنتين إنما هي لأغراض إرشادية. وتستند أرقام التخطيط المقدمة مسبقاً إلى تقييم الإنجازات التي ينشد المعهد تحقيقها خلال السنة، وإلى تقييم للاتجاهات التاريخية في التمويل.

الجدول ١

الإيرادات والنفقات لعام ٢٠١٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	أ	المبالغ الفعلية	التوقعات لعام ٢٠١٤ ^(أ)	الميزانية الفعلية الزيادة/النقصان
		(ب)		(ج = ب - أ)
الرصيد المالي عند بداية الفترة ^(ب)	١ ٩٤١,٩	١ ٩٤١,٨	(٠,١)	
الإيرادات				
التبرعات والهبات العامة ^(ج)	٢ ٧٤٨,٣	٢ ١٠٨,١	(٦٤٠,٢)	
الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	٢٨٠,٨	٢٨٠,٨	-	
المساهمات الأخرى المشتركة بين المنظمات	٢٧,١	٤٠,٠	١٢,٩	
إيرادات الفوائد	١٤,٠	١١,٨	(٢,٢)	
إيرادات متنوعة	١٨,٦	٦,٦	(١٢,٠)	
مجموع الإيرادات	٣ ٠٨٨,٨	٢ ٤٤٧,٣	(٦٤١,٥)	
تسويات الفترة السابقة	١,٦	(١,١)	(٢,٧)	
المبالغ المردودة للجهات المانحة ^(د)	(٥٠,٢)	(١٠,٩)	٣٩,٣	
التزامات الفترة السابقة	١٦,٩	١٥,٦	(١,٣)	
مجموع الأرصدة المتاحة	٤ ٩٩٩,٠	٤ ٣٩٢,٧	(٦٠٦,٣)	
النفقات المباشرة				
النفقات المؤسسية				
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد	١ ٠٨٥,٣	١ ١٢٢,٨	٣٧,٥	
السفر في مهام لصالح المؤسسة	١٥,٧	١٢,٧	(٣,٠)	
المصروفات التشغيلية	٥١,٨	٧١,٠	١٩,٢	
التكاليف المتصلة بالمشاريع				
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد	١ ٢١٤,٥	١ ٢٥٢,٩	٣٨,٤	

الوصف	(أ)	(ب)	المبالغ الفعلية الزيادة/النقصان (ج = ب - أ)
السفر	١١٨,٧	١٥٦,١	٣٧,٤
الخدمات التعاقدية	٧٥,٧	٢٧,٠	(٤٨,٧)
المقتنيات	١٥,٨	٢,٠	(١٣,٨)
الزمرات والمنح وما إليها	١٠٦,٣	٢٠,٣	(٨٦,٠)
مجموع النفقات المباشرة	٢ ٦٨٣,٨	٢ ٦٦٤,٨	(١٩,٠)
تكاليف الدعم البرنامجي	١٢٠,٢	١٢٤,٠	٣,٨
مجموع النفقات	٢ ٨٠٤,٠	٢ ٧٨٨,٨	(١٥,٢)
الرصيد المالي عند نهاية الفترة ^(هـ)	٢ ١٩٥,٠	١ ٦٠٣,٩	(٥٩١,١)

(أ) التقديرات المنقحة على النحو الوارد في الوثيقة A/69/176/Corr.1.

(ب) هذه الأموال ملتزم بها فعلا وفقا للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

(ج) انظر تفاصيل التبرعات لعام ٢٠١٤ في المرفق الثاني. وتعكس الإيرادات الفعلية المتأتية من التبرعات انخفاضاً بمبلغ ٢٠٠ ٦٤٠ دولار مقابل المبلغ المسقط للتبرعات، يُعزى أساساً إلى أن التقديرات تستند إلى المتوسط المحتسب على مدى ست سنوات، في حين يختلف عدد اتفاقات التمويل كما تختلف مبالغها من سنة إلى أخرى.

(د) وفقاً للاتفاقات المحددة المبرمة مع الجهات المانحة، تعاد المبالغ إلى الجهات المانحة عندما يتم تعديل أنشطة محددة في المشاريع، وينجم عن ذلك انخفاض في النفقات الحقيقية بالمقارنة مع المبلغ المتوقع أصلاً في ميزانية المشروع الأولية التي وافقت عليها الجهة المانحة.

(هـ) يشمل الاحتياطي النقدي التشغيلي المطلوب (١٥ في المائة من النفقات المباشرة، ناقصاً الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة و ٥ في المائة من النفقات المباشرة المتصلة بالمساهمات المقدمة من الاتحاد الأوروبي).

جيم - الموارد الحالية والنفقات لعام ٢٠١٥

٧١ - تجدر الإشارة إلى أن العديد من المشاريع التي مولت وشرع في تنفيذها في عام ٢٠١٤، لا تزال مستمرة في عام ٢٠١٥ (على النحو المبين في الفرع الثالث - ألف). وسيكون إتمام برنامج عمل المعهد لعام ٢٠١٥ رهنا بتأمين التمويل اللازم طوال السنة.

الجدول ٢

الأنشطة المقررة والخططة المالية لعام ٢٠١٥
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	(أ)	(ب)	المبالغ الفعلية للفترة المنقحة لعام ٢٠١٥ ^(١) كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٥ الفرق (ج = ب - أ)
الرصيد المالي عند بداية الفترة ^(ب)	١ ٦٠٣,٩	١ ٦٠٣,٩	-
الإيرادات			
التبرعات والهبات العامة ^(ج)	٢ ٨٠٢,٥	١ ٣٠١,٦	(١ ٥٠٠,٩)
الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ^(د)	٣٠٣,٨	٢٨٨,٨	(١٥,٠)
المساهمات الأخرى المشتركة بين المنظمات ^(هـ)	٣٠,٨	٨٨,٣	٥٧,٥
إيرادات الفوائد ^(و)	٩,٦	٠,٠	(٩,٦)
إيرادات متنوعة	١٨,٣	٠,٥	(١٧,٨)
مجموع الإيرادات	٣ ١٦٥,١	١ ٦٧٩,٣	(١ ٤٨٥,٨)
تسويات الفترة السابقة	٣,١	٠,٠	(٣,١)
المبالغ المردودة للجهات المانحة	(٤١,١)	٠,٠	٤١,١
التزامات الفترة السابقة	١٥,٧	٠,٠	(١٥,٧)
مجموع الأرصدة المتاحة	٤ ٧٤٦,٧	٣ ٢٨٣,٢	(١ ٤٦٣,٥)
النفقات المباشرة			
النفقات المؤسسية			
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد ^(ز)	٩٩١,٧	٢٨٩,٩	(٧٠١,٨)
السفر في مهام لصالح المؤسسة	١٥,٩	٠,٦	(١٥,٣)
المصروفات التشغيلية ^(ح)	٥٧,٤	١٧٥,٠	١١٧,٦
التكاليف المتصلة بالمشاريع	١ ٢٤٦,٥	٣١٦,٥	(٩٣٠,٠)
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد	١٢٦,١	٣١,٣	(٩٤,٨)
السفر	٧٩,٢	٢,٠	(٧٧,٢)
الخدمات التعاقدية	١٥,٩	٠,٠	(١٥,٩)
المقتنيات	١٠٩,٧	٠,٠	(١٠٩,٧)
الزمامات والمنح وما إليها	٢ ٦٤٢,٣	٨١٥,٣	(١ ٨٢٧,٠)
مجموع النفقات المباشرة	١ ٤٤٣,٤	١٨,١	(١ ٢٥٥,٣)
تكاليف الدعم البرنامجي	٢ ٧٨٥,٦	٨٣٣,٤	(١ ٩٥٢,٢)
مجموع النفقات	١ ٩٦١,٠	٢ ٤٤٩,٨	٤٨٨,٨
الرصيد المالي عند نهاية الفترة			

(أ) استندت التوقعات لعام ٢٠١٥ إلى متوسط الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، زائداً ١ في المائة، باستثناء الإعانة المقدمة من الميزانية العادية، وإيرادات الفوائد وتكاليف موظفي المؤسسة (انظر الحواشي د إلى و).

(ب) هذه الأموال ملتزم بها بالفعل وفقاً للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

(ج) ارتفع مبلغ التبرعات والمساهمات الأخرى المشتركة بين المنظمات للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٥ أساساً لأن التوقعات تستند إلى المتوسط المحتسب على مدى ٦ سنوات في حين يختلف عدد اتفاقات التمويل كما تختلف مبالغها من سنة إلى أخرى.

(د) تشير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في رسالة موجهة إلى المعهد في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ إلى رصد اعتماد منقح بمبلغ ٦٠٠ ٥٨٤ دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤، كان مبلغ الإعانة ٨٠٠ ٢٨٠ دولار. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تلقى المعهد مبلغ ٨٠٠ ٢٨٨ دولار.

(هـ) استخدمت نسبة إيرادات الفوائد لعام ٢٠١٤ إلى الرصيد الافتتاحي لعام ٢٠١٤ لحساب إيرادات الفوائد المتوقعة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

(و) انظر المرفق الأول. المبالغ المبلغ عنها فيما يتعلق بتكاليف الموظفين الفعلية مرتفعة نظراً لأنها تشمل الالتزامات المقدمة قبل ٣١ آذار/مارس من أجل تغطية عدة شهور من تكاليف المرتبات بدءاً من نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(ز) تشمل مصروفات التشغيل للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ الخسارة الناجمة عن أسعار الصرف وقدرها ٤٠٠ ١٦٣ دولار. وهذا يشمل ربخاً ناجماً عن أسعار الصرف على مدفوعات بمبلغ ٣٧ ١٧٥ دولار وخسارة ناجمة عن أسعار الصرف فيما يتعلق بإعادة تقييم التبرعات المعلنة غير المدفوعة بمبلغ ٤٢ ٥٥٩ ١٦٣ دولاراً.

دال - الأنشطة المقررة والخطة المالية لعام ٢٠١٦

٧٢ - ستحتل المسائل النووية مكانة بارزة في برنامج عمل المعهد لعام ٢٠١٦. وفي حين ستؤثر نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ حتماً في الطريقة التي سيتعامل بها المجتمع الدولي مع هذه المسألة خلال السنوات الخمس المقبلة، سيواصل المعهد العمل على اتخاذ تدابير ملموسة للمضي قدماً بالمناقشات المتعلقة بالمواد الانشطارية، والشفافية والأمن في المجال النووي، بالإضافة إلى تقديم تحليلات قائمة على الأدلة بشأن عواقب الأسلحة النووية على الصعيد الإنساني.

٧٣ - وتستند حافظة المشاريع التي يضطلع بها المعهد فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية إلى استحداث أدوات عملية تركز أساساً على منظور المستعمل، وسبل تقديم أفضل دعم ممكن للدول المتضررة وللجهات المعنية بتصميم البرامج والسياسات ووكالات الأمم المتحدة في سعيها إلى وضع وتنفيذ برامج فعالة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمشياً مع التزاماتها الدولية. وسيتم التركيز في السنة المقبلة على التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة،

ووضع تدابير عملية من قبيل توحيد شهادة المستعمل النهائي، والتصدي لتحويل مسار الأسلحة باعتبار هذه الأهداف من الأولويات العليا، وكذلك الشأن بالنسبة لمسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة والأسلحة المتفجرة.

٧٤ - وستظل حافظة المسائل الأمنية الناشئة تستقي التوجيه من الدور الريادي الذي يؤديه المعهد في مجال الفضاء وأمن الفضاء الإلكتروني، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات في البلدان النامية والعمل مع القوى المتوسطة وغيرها من الجهات المعنية التي لا تشارك دائما في المناقشات المتعددة الأطراف.

٧٥ - وسيستمر العمل الذي يضطلع به المعهد فيما يتعلق بحافظة الشؤون الأمنية والمجتمعية بناء على النجاح الذي حققه النهج الشامل والمتعدد التخصصات الذي يتبعه المعهد في المسائل الأمنية التي لها تداعيات أوسع نطاقا على المجتمع: وسيستمر توسيع نطاق مشروع تسليح التكنولوجيات ذات التشغيل الذاتي المتزايد، حيث تم تأمين التمويل اللازم له حتى عام ٢٠١٧. وسيسعى المعهد إلى ترسيخ مفهوم التصميم القائم على الأدلة لأغراض إعادة الإدماج في برامج تدريب حفظة السلام، حيث يمكن أن تساعد تقنية التصميم هذه العاملين في الميدان على التعجيل بوضع مشاريع فعالة تلي الاحتياجات القائمة في مجال إعادة الإدماج.

٧٦ - وفي السنوات الخمس المقبلة، يتوخى المعهد أداء دور متزايد الأهمية في إطار آلية الأمم المتحدة لزرع السلاح. فالعمل من خلال آلية نزع السلاح يتيح إطارا مهما لدعم جميع الدول وتقديم تحليلات بشأن سبل تحسين أداء العناصر الأقل إنتاجية في هذه الآلية. ويرحب المعهد بالمناقشات التي أجريت خلال الدورتين الماضيتين لهيئة نزع السلاح بشأن إمكانية أن يُطلب إلى المعهد إجراء دراسات محددة؛ ولم تسفر هذه المناقشات بعد عن إنشاء ولاية في هذا الشأن.

٧٧ - وفي السنوات الخمس المقبلة، سيتم التركيز بدرجة أكبر على الربط بين العمل الذي يضطلع به المعهد والمجموعة الأوسع نطاقا من المسائل العالمية التي التزمت بها الدول الأعضاء على سبيل الأولوية - ولا سيما خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمسائل الإنسانية الصحية. وتنص ولاية المعهد على نحو ما تحدده الفقرة ٢ من المادة الثانية من نظامه الأساسي على أن المعهد يهدف من خلال عمله إلى "تسهيل إحراز التقدم... لتحقيق قدر أكبر من الأمن لجميع الدول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب". وسيجري المعهد في السنوات المقبلة المزيد من البحوث القائمة على الأدلة من أجل النهوض بفهم أوسع وأعمق للعلاقة بين الأمن ونزع السلاح والتنمية. ويندرج جزء كبير من ميزانية مشاريع المعهد

وأنشطته في مجالات مؤهلة للاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وما فتئ المعهد يتبع نهجا شاملا، وهو نهج سيترسخ بصورة أكثر انتظاما وسيقترن بأهداف أطول أجلا.

٧٨ - ويتوقع أن تصل النفقات المالية اللازمة لدعم برنامج العمل لعام ٢٠١٦ إلى ٢ ٩٦٨ ٧٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٣.

الجدول ٣

الأنشطة المقررة والخطة المالية لعام ٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوصف	التوقعات لعام ٢٠١٦ ^(أ)
الرصيد المالي عند بداية الفترة ^(ب)	١ ٩٦١,٠
الإيرادات	
التبرعات والهبات العامة	٢ ٨٧٠,٤
الإعانة المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ^(ج)	٢٩٢,٣
المساهمات الأخرى المشتركة بين المنظمات	٣٤,٣
إيرادات الفوائد ^(د)	١١,٨
إيرادات متنوعة	١٨,٦
مجموع الإيرادات	٣ ٢٢٧,٤
تسويات الفترة السابقة	٠,٣
المبالغ المدروسة للجهات المانحة	(٤٨,٠)
التزامات الفترة السابقة	١٨,٤
مجموع الأرصدة المتاحة	٥ ١٥٩,١
النفقات المباشرة	
النفقات المؤسسية	
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد ^(هـ)	١ ١٦٧,٦
السفر في مهام لصالح المؤسسة	١٥,٢
المصروفات التشغيلية	٦٠,٧
التكاليف المتصلة بالمشاريع	
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد	١ ٢٣٨,٧
السفر	١٢٣,١
الخدمات التعاقدية	٧٢,٧
المقتنيات	١٤,٩

الوصف	التوقعات لعام ٢٠١٦ ^١
الزمالات والمنح وما إليها	١٢٨,٠
مجموع النفقات المباشرة	٢ ٨٢١,٠
تكاليف الدعم البرنامجي	١٤٧,٧
مجموع النفقات	٢ ٩٦٨,٧
الرصيد المالي عند نهاية الفترة	٢ ١٩٠,٤

(أ) استندت التوقعات لعام ٢٠١٦ إلى متوسط الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، زائداً ١ في المائة، باستثناء الإعانة المقدمة من الميزانية العادية وإيرادات الفوائد وتكاليف موظفي المؤسسة (انظر الحواشي ج إلى هـ).

(ب) هذه الأموال ملتزم بها بالفعل وفقاً للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

(ج) يمثل نصف المبلغ المعتمد للإعانة المقدمة إلى المعهد لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في انتظار إعادة تقدير التكاليف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

(د) استخدمت نسبة إيرادات الفوائد لعام ٢٠١٤ إلى الرصيد الافتتاحي لعام ٢٠١٤ لحساب إيرادات الفوائد المتوقعة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.

(هـ) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق الأول.

رابعاً - تعبئة الموارد

٧٩ - وفقاً للفقرة ١ من المادة السابعة من النظام الأساسي للمعهد، تشكل التبرعات المقدمة من الدول والمؤسسات العامة والخاصة مصدر التمويل الرئيسي. وبالتالي، تؤدي تعبئة الموارد دوراً حاسماً في كفالة الاستقرار المالي للمعهد.

٨٠ - وثمة خمس آليات لتمويل المعهد وهي كالتالي:

(أ) الميزانية العادية للأمم المتحدة

٨١ - ينص النظام الأساسي للمعهد، الذي وافقت عليه الجمعية العامة، على أنه "يجوز تقديم إعانة مالية لدفع تكاليف مدير المعهد وموظفيه من الميزانية العادية للأمم المتحدة".

(ب) التبرعات المقدمة إلى ميزانية العمليات المؤسسية

٨٢ - يدعم هذا التمويل إطار المعهد، أي: الموارد البشرية التي يحتاجها المعهد من أجل الاضطلاع بأنشطته امثالاً للقواعد والأنظمة المالية والإدارية للأمم المتحدة، وكذلك وفقاً للاتفاقات المتعلقة بالمساهمات.

(ج) التبرعات المقدمة إلى ميزانية المشاريع والأنشطة

٨٣ - تُحشد الأموال من الحكومات والمؤسسات والمنظمات الدولية وتُخصص لأنشطة ومشاريع محددة، على أساس اقتراح مفصل والميزانية التي أعدها المعهد.

(د) المساهمات المقدمة إلى صندوق الاستقرار

٨٤ - صندوق الاستقرار التابع للمعهد صندوق متجدد يساعد على دعم استقرار عمليات المعهد من خلال زيادة السيولة.

(هـ) الطلبات المقدمة من الجمعية العامة

٨٥ - يمكن للدول الأعضاء تكليف المعهد بإجراء دراسات محددة. ووفقا للنظام الأساسي للمعهد، "تسدد تكاليف الأنشطة المحددة التي قد تطلب الجمعية العامة إلى المعهد أن يضيفها إلى برنامج عمله العادي من الميزانية العادية للأمم المتحدة بمبالغ تحدد في الوقت الذي تُطلب فيه الأنشطة".

٨٦ - وفي وقت تتغير فيه الأولويات المالية والبرنامجية بصورة مستمرة، يكون الإفراط في الاعتماد على مجموعة صغيرة من الجهات من باب المخاطرة. ولذلك من المهم بذل جميع الجهود الممكنة من أجل توسيع قاعدة الجهات التي تقدم الدعم المالي إلى المعهد، سواء في صفوف الدول أو المصادر الخيرية غير الحكومية.

٨٧ - ومثلما ذكر أعلاه، تتضمن ولاية المعهد إشارات واضحة إلى الجوانب الإنمائية في عمله. وفي السنوات الخمس المقبلة، سينتقل المعهد من نهج تنفيذ المشاريع كلا على حدة إلى إدماج البعد الإنمائي بصورة أكثر منهجية بوصفه موضوعا شاملا لعدة قطاعات في مختلف مناحي برنامج عمل المعهد. وهذا النهج الجديد لا يتيح فقط دعم المجتمع الدولي بتحليلات أمنية مهمة تمس الحاجة إليها في سياق تحركه إلى تنفيذ التزامات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإنما ينسجم أيضا مع أولويات التمويل لدى غالبية الممولين.

خامسا - الاتصالات والتوعية

٨٨ - الاتصالات والتوعية عنصران أساسيان لنقل نتائج البحوث التي يضطلع بها المعهد وآثارها إلى المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى إيصال نتائج البحوث الفنية، تركز جهود الاتصال الجارية على زيادة الوعي بالدور الفريد الذي يؤديه المعهد في المجتمع الدولي وما يساهم به من قيمة مضافة. وقد شارف المعهد على إتمام انتقاله التدريجي إلى إنتاج المنشورات

الإلكترونية دون غيرها. وفي عام ٢٠١٥، تم التركيز بوجه خاص على التوعية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

٨٩ - وما زالت جهود الاتصال والتوعية متعثرة من جراء فقدان المعهد موظفه الوحيد المكرس لشؤون الاتصالات في عام ٢٠١٣ بسبب نقص في التمويل المؤسسي.

سادسا - خاتمة

٩٠ - أعربت الدول الأعضاء في السنوات الأخيرة بصورة لا لبس فيها عن إرادة سياسية قوية دعما لاستمرار احتفاظ المعهد باستقلاليته وبميكلة الإداري الفريد. وقد حان الوقت الآن لأن تقرر الدول الأعضاء مستقبل المعهد كيما تكفل استفادة المعهد من تجاربه المتراكمة على مدى سنواته الخمس والثلاثين الأولى واستمرار دوره في خدمة جميع الدول بوصفه الجهاز الرائد في منظومة الأمم المتحدة للبحث والتفكير فيما يتعلق بشؤون نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة.

المرفق الأول

تكاليف موظفي المعهد المتوقعة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٥	مجموع صافي المرتبات	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	التكاليف العامة للموظفين	بدل التمثيل	المجموع
عقود الأمم المتحدة ^(أ)					
١ مد-٢	٢٢٧,١	٣٦,٥	٧٧,٤	٠,٦	٣٤١,٦
٢ خ ع (ر أ)	٢٠٥,٠	٧٦,٠	٧٠,٠	-	٣٥١,٠
١ ف-٥ (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)	٣١,٣	٤,٥	١٠,٧	-	٤٦,٥
١ ف-٣ (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)	٢٢,٣	٢,٨	٧,٦	-	٣٢,٧
المجموع الفرعي	٤٨٥,٧	١١٩,٨	١٦٥,٧	٠,٦	٧٧١,٨
عقود المعهد ^(ب)					
١ ف-٥ (كانون الثاني/يناير - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)	١٢٩,٦	-	-	-	١٢٩,٦
١ ف-٣ (كانون الثاني/يناير - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)	٩٠,٣	-	-	-	٩٠,٣
المجموع الفرعي	٢١٩,٩	-	-	-	٢١٩,٩
المجموع	٧٠٥,٦	١١٩,٨	١٦٥,٧	٠,٦	٩٩١,٧

المختصرات: خ ع (ر أ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

(أ) استنادا إلى التكاليف القياسية للمرتبات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المنطبقة على جنيف (النسخة ١٣). وستُحول الموظفين ف-٥ و ف-٣ إلى وظيفتين نظاميتين في عام ٢٠١٥ امتثالاً لقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وتنفيذاً لنظام أوامجا.

(ب) سعر الصرف: الدولار يساوي ٠,٩٥ فرنك سويسري.

المرفق الثاني

تفاصيل التبرعات لعام ٢٠١٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	
	ألف - التبرعات الحكومية
	المعلنة قبل عام ٢٠١٤ لعام ٢٠١٤
٥٣ ٦١٩	ألمانيا
٦٧ ٩٣٥	فنلندا
١٦٠ ٩٠١	النرويج
	المعلنة في عام ٢٠١٤ لعام ٢٠١٤
١٣ ١٨١	الاتحاد الروسي
١٩ ٩٨٥	أستراليا
٥٤ ٤٢٢	ألمانيا
١٦٠ ٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة
٨٦ ٧٤١	أيرلندا
١٠ ٠٠٠	باكستان
٦٥ ٨٧٦	تركيا
١٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا
٣٩٤ ٧٣٧	سويسرا
٥٥٥ ٣٩٤	صربيا
٤ ٩٤٩	الصين
٣٠ ٠٠٠	العراق
٩٩ ٩٦٥	فرنسا
٢ ٠٠٠	فنلندا
٢٧٧ ٤٠٧	المكسيك
٤ ٠٠٠	النرويج
١٠ ٠٠٠	هولندا
٢ ٠٨١ ١١٢	المجموع الفرعي ألف
	باء - الهبات العامة
٧ ٠٠٠	جامعة نورث إيسترن (Northeastern University)
٢٠ ٠٠٠	مؤسسة سايمون (Simons Foundation)
٢٧ ٠٠٠	المجموع الفرعي باء
	جيم - التبرعات المشتركة بين المنظمات
٤٠ ٠٠٠	مكتب شؤون نزع السلاح
٢ ١٤٨ ١١٢	المجموع

المرفق الثالث

ميزانية العمليات المؤسسية لعام ٢٠١٦

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	
	موظفو المعهد ^(١)
٣٤١,٦	مد-٢
٢٧٨,٨	ف-٥
١٩٦,٢	ف-٣
٣٥١,٠	٢ خ ع (رأ)
١ ١٦٧,٦	المجموع الفرعي، موظفو المعهد
١٥,٠	السفر، مد-٢
٥٠,٠	الاتصالات والتوعية
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
١١,٠	دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٦,٠	الاتصالات
١٧,٠	المجموع الفرعي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٦,٠	المصروفات التشغيلية المتنوعة
١ ٢٥٥,٦	المجموع الفرعي
٦٢,٨	تكاليف الدعم البرنامجي
١ ٣١٨,٤	المجموع

المختصرات: خ ع (رأ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى)

(أ) استناداً إلى التكاليف القياسية للمرتبات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المنطبقة على جنيف

(النسخة ١٣).